

العنوان:	محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية
المصدر:	المجلة العربية للإدارة
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	السرايري، سمير عبدالرزاق
المجلد/العدد:	مج 30, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يونيو
الصفحات:	79 - 112
رقم MD:	73571
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الودائع البنكية، السعودية، البنوك التجارية، الخدمات المصرفية، رأس المال، الأرباح، الاستثمار، الإيرادات، الائتمان، التضخم المالي، أسعار الفائدة، محاسبة التكاليف، القياس المحاسبي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/73571

محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية^(*)

د. سمير عبد الرزاق السرايري^(**)

أستاذ مساعد - قسم العلوم الإدارية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف

جامعة جندوبة - تونس

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك مع خصائصها الداخلية والعوامل الخارجية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات المالية الخاصة بعشرة بنوك سعودية والمؤشرات المتعلقة بالقطاع المصرفي وبمتغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك عن الفترة ما بين 1999 و 2006. ولدراسة وتحليل محددات الربحية المقدره بمعدل العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، اعتمدت الدراسة في اختبار فرضيات البحث على خاصية بيانات المجاميع المتوازنة باستخدام نموذج الانحدار المجموع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. وأظهرت نتائج الدراسة - في حال احتساب الربحية بمعدل العائد على حقوق الملكية - أن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك السعودية تتمثل في: نسبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، نمو إجمالي الناتج المحلي، وتطور القطاع المصرفي. وخلص البحث كذلك إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين صافي هامش الفائدة المقدر للربحية من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية (أثر سلمي)، ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى. كما بينت الدراسة، أن المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان، بتطور نسبة التضخم، وبتطور نسبة الودائع بين المصارف - غير دالة إحصائياً ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي الدولي خلال العقدين الماضيين تطورات سريعة على مستوى الهيكليات، والتشريعات، والتقنيات، والخدمات المالية، مما أوجد بيئة مالية عالمية أكثر حيوية وارتباطاً، ولكنها أكثر تقلباً واضطراباً وأخطاراً. ويمكن قراءة هذه التطورات على الشكل التالي (الجاسر، 2002؛ حماد، 1999؛ Mikdashi, 2002):

- تحرر الأسواق المالية الذي ساعد على تدفق الأموال عبر الحدود.

(*) تم دعم هذا البحث بواسطة عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية.

(**) حالياً: أستاذ مشارك بقسم العلوم الإدارية (إدارة مالية) بكلية المجتمع - الرياض، جامعة الملك سعود.

تم تسلم البحث في مايو 2008، وقيل للنشر في سبتمبر 2008.

- رفع القيود عن صناعة الخدمات المالية الذي أدى إلى إضعاف الحدود التقليدية بين مختلف الوسطاء الماليين.
 - عولمة المؤسسات المالية، مما مكنها من توسيع دورها الوسيط على المستوى العالمي.
 - النمو السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي.
 - خصخصة البنوك العامة في الدول النامية.
 - الاتجاه العالمي نحو الاندماج والاستحواذ، حيث تمكن هذه العمليات من تكوين كيانات مالية ضخمة ذات ملاءة مالية وإدارة مهنية وافية عالية قادرة على تقديم أفضل الخدمات المصرفية، وتمكنة من المنافسة في الداخل والخارج ومواجهة الأخطار والتحديات.
 - ازدياد التوجه لإنشاء مصارف إسلامية بدأت في منافسة البنوك التقليدية.
- في سياق هذه التغيرات، ومع انتشار ظاهرة العولمة وارتباط الأسواق المالية بعضها ببعض، وتحرر حركة رؤوس الأموال، أصبحت كفاءة أداء القطاع المصرفي الهدف الرئيس لبرامج الإصلاحات المالية في كل بلد. وهكذا برزت الأهمية القصوى لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي مهنيًا وإداريًا وتنظيميًا وماليًا حتى يواكب تطورات العصر، ويتمكن من تقديم الخدمات المصرفية والمالية وفقًا لأحدث وسائل التقنية الآلية المتطورة من جهة، ويكون أيضًا قادرًا على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى.
- من هذا المنطلق، أصبحت الكفاءة والربحية من التحديات الداخلية التي تواجهها البنوك التجارية كضرورة أساسية لتدعيم مراكزها المالية، ولتنمية رأسمالها، وكذلك لمقابلة المخاطر المرتبطة بعملية العولمة بوجه عام والاندماج العالمي للأسواق المالية بوجه خاص. ومن المعروف أن وجود قطاع بنكي ناجح النشاط، وراسخ الأركان يستطيع استيعاب الصدمات السلبية و المساهمة في استقرار النظام المالي. لذلك فإن محددات أداء البنوك قد لفتت انتباه الباحثين الأكاديميين من جهة وانباه المهتمين بإدارة البنوك وأسواق المال والإشراف على البنوك. وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذا البحث لمحاولة معرفة محددات الربحية في المصارف بصفة عامة وفي البنوك التجارية السعودية بصفة خاصة. وللوصول إلى ذلك، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة مباحث: المبحث الأول والثاني يتناولان طبيعة المشكلة وأهمية وأهداف البحث. بينما يهتم المبحث الثالث بالإطار النظري لهذه الدراسة، حيث سيتطرق الباحث إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية. أما المبحث الرابع، فسيركز على منهجية البحث من حيث متغيرات الدراسة، النموذج القياسي، الطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، فرضيات وعينة الدراسة، طريقة جمع البيانات، ومحددات الدراسة. وفي المبحث الخامس سيتم تحليل النتائج التي تخص العوامل المؤثرة في أداء البنوك والتي تم التوصل إليها بالاعتماد على طريقة الانحدار المتعدد. وأخيرًا يتناول المبحث السادس الخلاصة والتوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسة.

طبيعة المشكلة:

في ظل التطورات والاتجاهات العالمية في الأسواق المالية، تمكنت البنوك التجارية السعودية، ونتيجة للظروف المواتية التي شهدتها العمل المصرفي والمتمثلة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي المحلي، خاصة في القطاع الخاص وارتفاع أسعار النفط - من تحقيق معدلات نمو جديدة عززت فيها مراكزها المالية. فقد ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية من نحو 232 مليار ريال في عام 1990 إلى حوالي 897 مليار ريال في نهاية الربع الأول عام 2007، وزادت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها من 144 مليار ريال إلى حوالي 613 مليار ريال، ونمت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص على شكل قروض واستثمارات من حوالي 65 مليار ريال إلى ما يقارب من 483 مليار ريال. وارتفع متوسط نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة المخاطر من 15.9% في عام 1992 إلى 24.9% في نهاية عام 2006، وهذا المعدل أعلى بثلاثة أضعاف من النسبة الدنيا البالغة 8% المقترحة من لجنة بازل للرقابة المصرفية. كذلك قطعت المصارف أشواطاً مهمة في تقديم خدمات إدارة الأصول مثل حسابات محافظ الاستثمار وصناديق الاستثمار التي تستهدف أسهم وسندات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وأدوات الأسواق النقدية والاستثمار العقاري. وخلال العقد الماضي، زادت الأصول المدارة في صناديق الاستثمار بأكثر من 5 مرات، من 21 مليار ريال إلى 100 مليار ريال. وتطرح المصارف حالياً أكثر من 120 صندوقاً استثمارياً (السياري، 2007). إلى جانب هذه الخدمات، فقد توسعت البنوك في المملكة بشكل كبير في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الإسلامية مثل: المراجعة، والمضاربة، والمشاركة، والبيع الآجل، والتورق وغيرها. وتجدد الإشارة أيضاً، أن بعض المصارف السعودية (الراجحي، الأهلي التجاري، الرياض، Samba) تمكنت من الحصول على تصنيفات عالية من الوكالات العالمية للتقييم. كما استطاع بعض هذه البنوك الدخول إلى أسواق التمويل الدولي وبلورة صيغ التعاون المالي بينها وبين البنوك الأجنبية في مجال تمويل المشروعات الاستثمارية في المملكة وخارجها.

بالرغم من المتانة المالية التي تتمتع بها البنوك التجارية في المملكة (السياري، 2008)، وكفاءة وجودة النظام المصرفي السعودي بشهادة مؤسسات التصنيف الخارجية (S&P, Fitch)، لكنها تواجه في المرحلة الحالية والمستقبلية تحديات كبيرة ومتنوعة داخلية وخارجية تتمثل أساساً في (بوعبدلي وخليل 2006؛ السياري، 2007):

- بيئة أكثر تنافساً محلياً وعلى مستوى المنطقة، وذلك بوجود ودخول مصارف إقليمية ودولية تستخدم تقنيات حديثة وتستطيع تقديم منتجاتها وخدماتها عبر الحدود، إلى جانب الشركات الغير المصرفية التي بدأت تقدم خدمات مالية منافسة كشركات الاستثمار، وشركات إدارة الأصول، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، والرهن العقاري، وتمويل المستهلكين وغيرها من الشركات المتخصصة.

– الالتزام بمعايير دولية أكثر تعقيدًا في مجال إدارة الأخطار وحوكمة الشركات مثل معيار بازل (2) الدولي لرأس المال، الذي يركز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة الأخطار المالية المتنوعة والمتزايدة (أخطار الائتمان والسيولة، المخاطر السوقية، الأخطار التشغيلية، أخطار التسوية، أخطار الإحلال،...) والقيام بتقييم وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بهذه الأخطار.

– تمويل المشروعات التنموية والاستثمارية الضخمة التي ستقوم بها المملكة خلال السنوات العشر القادمة التي تتطلب تمويلًا طويل الأجل قد يأخذ أشكالاً وأنواعًا مختلفة من الأدوات الرأسمالية لم تعرف بعد في السوق المالية السعودية، كسندات الشركات، والسندات الحكومية، والمرهونات، والقروض المشتركة والأسهم الممتازة وغيرها، بالإضافة إلى أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك والإجارة وغيرها.

– تنوع قاعدة المنتجات المصرفية والخدمات المتخصصة بما يجاري متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، والتي منها على سبيل المثال: التمويل الإسكاني والعقاري، أنواع التمويل الاستهلاكي، التأجير التمويلي، والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

– الاستثمار الهادف والفعال في تقنيات المعلومات والتقنيات الحديثة، وكذلك في توظيف الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية وتدريبها وتطويرها.

إلى جانب هذه التحديات، فالتطور الاقتصادي الحالي للمملكة والنمو الكبير في الأرباح الذي حققته المصارف السعودية (السرايري، 2008)، يضعها أمام تحد كبير يتمثل في كيفية الاستمرار في المحافظة على هذه الوضعية المالية المتميزة، واستغلال المزايا الحالية في البيئة الاقتصادية لتحقيق ربحية أكثر ولفترة أطول.

من هذا المنطلق، تتمثل مشكلة البحث في محاولة التعرف وتحديد مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك، ومن ثم العمل على تعزيزها وضبط استراتيجيات لكيفية التعامل معها، بما يضمن للبنوك استمراريتهما في التطور وتحقيق أهدافها والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة.

أهمية وأهداف البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من توفير نتائج الدراسة كأدوات مساعدة ومؤشرات للبنوك التجارية يمكن استخدامها عند وضع سياسات البنك المتعلقة بالاستثمار، والائتمان والسيولة وكفاية رأس المال وتوظيف رأس المال والكفاءة التشغيلية. كما إن التعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أداء وربحية البنوك قد يساعدها في المستقبل على المحافظة على الأرباح وزيادتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض من الربحية، وكذلك أيضًا مواجهة تحديات العولة والمنافسة. وتكسب أيضًا هذه الدراسة مزيدًا من الأهمية لكونها الأولى حسب علمنا التي اهتمت بموضوع ربحية البنوك السعودية.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة وتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة، وعلى ربحية المصارف التجارية السعودية بصفة خاصة.

الإطار النظري للبحث:

يتناول الباحث محددات الربحية في البنوك التجارية، حيث سيتطرق من جهة إلى العوامل الداخلية المتعلقة بسمات وخصائص البنك ومختلف الأخطار التي يواجهها، ومن جهة أخرى إلى العوامل الخارجية التي تخص أساسًا متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السوق.

محددات ربحية البنوك التجارية:

تعرف ربحية البنوك في الأدبيات المكتوبة عن أداء المصارف التجارية بأنها وظيفة من وظائف المحددات الداخلية والخارجية. ويمكن الإشارة إلى المحددات الداخلية بأنها محددات الربح المرتبطة بالخصائص والسمات الداخلية للبنك. أما المحددات الخارجية فهي متغيرات ليست لها صلة بإدارة البنك، لكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تشغيل المؤسسات المالية وأدائها. ولقد طرح الباحثون عددًا من المتغيرات التفسيرية لهذين النوعين من المحددات حسب طبيعة كل دراسة والغرض منها. وتنوعت نتائج تلك الدراسات بشكل كبير، وذلك بسبب اختلاف البيانات والبيئات التي أجريت عليها تلك الدراسات. لكن ذلك لا يحول دون وجود عناصر مشتركة تسمح بمزيد من التصنيف لتلك المحددات. وفيما يلي أهم المتغيرات التي تناولت المحددات الداخلية والخارجية لربحية البنوك.

1- المحددات الداخلية المرتبطة بخصائص البنك:

تستخدم الدراسات التي تتناول المحددات الداخلية محددات مثل حجم البنك، أخطار الائتمان، السيولة، كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، وتوظيف الأموال.

— **حجم البنك:** استخدم الباحثون هذا المتغير للبحث عن مدى وجود وفورات (Economies) ومزايا مالية أو خسائر ناتجة عن كبر حجم البنك، وقد وجد (Smirlock, 1985) علاقة واضحة وإيجابية ودالة إحصائيًا بين الحجم وربحية البنوك. وبيّن أيضًا (Genay, 1999) في دراسة أجراها على البنوك اليابانية أن البنوك الكبيرة الحجم هي أحسن أداء من البنوك الصغيرة. ووجد (Halkos & Salamouris, 2004) النتيجة نفسها عند قيامهم ببحث حول 18 بنكًا يونانيًا للفترة ما بين 1997 - 1999. لكن بعض الدراسات خلصت إلى أن حجم البنك لا يؤثر على ربحيته بل إن هناك متغيرات أخرى كالسيولة، والضمان والتوظيف هي التي تؤثر على الربحية (صيام وخريوش، 2004).

ويذهب بعض باحثين آخرين (Demirguc-Kunt, Huizinga, 2000) إلى أن علاقة ربحية البنك بحجم المؤسسة يتوقف على مدى تأثير العوامل المالية والقانونية وغيرها (مثل الفساد) على أداء البنوك. ويرى (Short, 1979)،

أن الحجم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال البنك، حيث إن البنوك الكبيرة نسبياً تميل إلى رفع رأس المال الأقل تكلفة، ومن ثم تحقق ربحية أكثر.

ويربط (Goddard et al., 2004) و (Bikker & Hu, 2002) وغيرهم من الباحثين بين حجم البنك - خاصة في حالة البنوك الصغيرة أو المتوسطة الحجم - وبين رأس المال وبالتالي الربحية، مستخدمين في ذلك حججاً مماثلة. بيد أن كثيراً من الباحثين يذهبون إلى أن الشيء القليل من الاقتصاد في التكاليف يمكن تحقيقه بزيادة حجم المؤسسة البنكية (Berger et al., 1987).

— **خطر الائتمان:** يرتبط هذا النوع من الأخطار بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. وتركز مقاييس أخطار الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، وتقوم غالبية النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة (حماد، 1999ب). وتقوم إدارة البنوك في العادة بتبويب القروض حسب نسبة الأخطار التي تواجهها، فنسبة الخطورة في بعض أنواع القروض تزيد على البعض الآخر. وينظر المحللون إلى احتياطات البنك لتقييم مدى قدرتها على مقابلة خسائر القروض، فإذا كانت جودة الأصول ضعيفة، فإن البنك يحتاج إلى احتياطي كبير، لأنه سوف يحتاج إلى مقابلة العديد من القروض المتعثرة. فيما يخص الارتباط بين هذه الأخطار والربحية، فقد توصلت عدة دراسات (Athanasoglou, et al., 2008; Miller & Noulas, 1997) إلى وجود علاقة سلبية واضحة بين هذين المتغيرين. ويمكن أن نفهم هذه النتيجة عندما نأخذ في حساباتنا الحقيقة التي تقول: إنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر عرضة للقروض ذات المخاطر الكبيرة ازداد تراكم القروض غير المسددة، الأمر الذي يعني أن خسائر هذه القروض قد أفرزت عائدات أقل لكثير من البنوك التجارية. إذاً فالحاجة إلى إدارة الأخطار في القطاع البنكي أمر لا غني عنه في طبيعة العمل المصرفي. حيث يعود فشل البنوك حسب عدة بحوث (النعيمي، Goddard et al., 2004; 2004) إلى سببين رئيسيين هما ضعف جودة الأصول والمستوي المتدني من السيولة. وخلال الفترات التي يزداد فيها عدم الاستقرار تقرر في العادة المؤسسات المالية تنويع محافظها أو رفع ما تمتلكه من سيولة حتى تقلل من المخاطر.

— **السيولة:** تعرف السيولة بأنها القدرة على تحويل الأصل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر. وتظهر أخطار السيولة حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتشير مقاييس أخطار السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة لمقابلة المسحوبات (حماد، 1999). ولكي يحقق البنك أهدافه - خاصة المرتبطة بعنصري الأمان والسلامة - يجب أن يحتفظ بقدر من الأموال في شكل نقدي أو شبه نقدي لكي يستخدمه في حال ما إذا طلبت الأموال من قبل أصحاب الودائع. ولكن زيادة السيولة عن القدر الذي لا يعرض البنك لمزيد من الأخطار، تعتبر ضياعاً للأرباح التي كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال السائلة الزائدة عن متطلبات السيولة (أبو زيد، 1994). إذاً فزيادة السيولة للبنك هي مؤشر على قلة الأخطار والربحية.

والدراسات في هذا المجال متناقضة، حيث يرى (Molyneux & Thornton, 1992) وغيرهما أن هناك علاقة سلبية واضحة بين مستوى السيولة والربحية، بينما وجد (صيام وخريوش، 2004) و(Bourke, 1989) أن هذه العلاقة موجبة ودالة إحصائياً، ويفسر الباحثان (Maghyrech & Shammout, 2004) هذا التناقض باختلاف مرونة الطلب على القروض في البيئات الاقتصادية والمالية التي أجريت فيها هاتان الدراستان.

— **كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية):** يلعب رأس المال بالبنك دوراً ملاحظاً، إذ يمكن المصرف بجانب المصادر الأخرى من الحصول على الأصول اللازمة للاستثمار في العمليات البنكية. كما إنه يعتبر عامل حماية ضد الأخطار التي يتعرض لها البنك ويزيد من ثقة المتعاملين معه خاصة أصحاب الودائع، كما إن له القدرة على امتصاص الخسائر غير المتوقعة (أبو زيد، 1994). وتتمثل إذا أخطار رأس المال في عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية للمصرف بالفرق بين القيمة السوقية لأصوله والقيمة السوقية لخصومه، وهكذا فإن أخطار رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول. ويمكن إذاً قياس أخطار رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، كما إن أخطار رأس المال على علاقة عكسية مع معامل الرفع **Leverage Multiplier** والعائد على حقوق الملكية. فإذا ما قرر البنك زيادة أخطار رأس المال (على فرض أن التشريعات تجيز ذلك)، فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية يكون كبيراً. أما إذا اضطر البنك إلى تحقيق رأس المال، فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبح أقل من الوضع الأول (أبو قحف، وحنفي، 2000).

من جهة أخرى، فقد أجمعت عدة دراسات إلى أن كفاية رأس المال هي من أهم العوامل التي تؤثر إيجابياً على أداء وربحية البنوك التجارية (Kosmidou, Pasiouras, 2007; Maghyrech, Bourke, 1989; Shammout, 2004; Berger, 1995b).

— **الكفاءة التشغيلية:** تعتبر المصروفات البنكية محدداً بالغ الأهمية من بين محددات الربحية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الإدارة الفعالة. فالبنك بالإضافة إلى أخطار الائتمان والسيولة ورأس المال، ويواجه ما يسمى بأخطار التشغيل التي تشير إلى احتمالات التغير في مصروفات التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل، وهكذا فإن أخطار تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الفروع وعدد الموظفين.... وباعتبار أن أداء التشغيل يعتمد على تقنيات وبرامج الحاسب الآلي التي يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على مدى كفاءة نظام البنك في تقديم منتجاته وخدماته (حماد، 1999). لذلك، فقد كتب الكثير عن فكرة ضرورة إدخال متغير قائم على المصروفات التشغيلية ليكون إحدى وظائف الربح. وخلصت نتائج الدراسات التي قام بها كل من (Bourke, 1989) و(Molyneux & Thornton, 1992) أن هناك علاقة إيجابية بين الإدارة ذات الجودة العالية والربحية. من جهة ثانية، بينت الدراسات التي استخدمت في نماذجها نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول أو إلى صافي الدخل

قبل الضريبة، أن العلاقة عكسية بين الربحية وهذه النسب (Maghyrech & Shammout, 2004;)
(Athanasoglou, et al., 2008).

– **توظيف الأموال:** يهتم هذا المتغير الذي يؤثر على ربحية البنك وسيولته بالعلاقة بين أصول البنك وبين المصادر التي يعتمد عليها في تمويله (الودائع، حقوق الملكية). ويمكن دراسة هذه العلاقة من خلال ثلاثة نسب مالية (أبو قحف، وحنفي، 2000):

- علاقة القروض والسلفيات بالودائع: تعد هذا العلاقة مؤشراً سليماً لقياس نشاط البنك، وذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة قروض وسلفيات بالنسبة للائتمان، الذي يحصل عليه من الودائع.
 - علاقة الاستثمارات بالودائع: هي مقياس لمدى توظيف البنك للودائع، وذلك للحكم على طبيعة سياسة البنك (توسعية أو انكماشية)، لذلك يضاف إلى القروض والسلفيات جميع أوجه الاستخدام الأخرى لأموال البنك التي تشمل محفظة الأوراق المالية، أذونات الخزانة، والأوراق التجارية المخصوصة.
 - علاقة الاستثمارات بمصادر الأموال (الاستثمارات/ (الودائع + حقوق الملكية)): تمثل الودائع الجانب الأكبر من مصادر الأموال في البنك، وكذلك حقوق الملكية – مصدرًا آخر يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل.
- وبينت الدراسات التي أخذت بعين الاعتبار هذه المؤشرات، أن هناك علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الربحية ونسب توظيف الأموال (النعيمي، 2004؛ أرشيد، 2003)

2- المحددات الخارجية:

يمكن تقسيم العوامل الخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك إلى المتغيرات التي تمثل سمات السوق (Market Characteristics) من جهة، التي تشير إلى تركيز السوق Market Concentration، وحجم الصناعة Industry Size، ونماذج الملكية في البنك Ownership Status، وإلى متغيرات الاقتصاد الكلي (متغيرات التحكم) مثل التضخم، ومعدلات الفائدة، والإنتاج الدوري Cyclical Output من جهة أخرى.

– **المتغيرات المتعلقة بسمات السوق (Athanasoglou et al., 2008):** ظهر في السنوات الأخيرة تيار جديد تماماً يتناول التأثيرات الهيكلية على ربحية البنوك مع تطبيق الفرضيات الخاصة بقوة السوق Market Power وهيكل الكفاءة Efficient Structure.

وتذهب فرضية قوة السوق، التي يشار إليها أحياناً بأداء وسلوك وهيكل Structure-Conduct-Performance، إلى أن تزايد قوة السوق يؤدي إلى فوائد الاحتكار. والشاهد على فرضية السوق هو فرضية القوة النسبية للسوق (Relative-Market-Power) التي تعني أن المؤسسات ذات الأسهم الكبيرة في السوق (Large Market Shares) وذات المنتجات واضحة التميز هي وحدها القادرة على ممارسة سلطة على السوق وعلي كسب أرباح لا تنافسية. وبالمثل تذهب فرضية الهيكل الكفاء إلى أن تزايد الفعالية الإدارية والهيكلية (Managerial and Scale Efficiency) تؤدي لدرجة أعلى من التركيز ومن ثم لأرباح أكبر.

وقد أجريت عدة دراسات، مثل تلك التي قام بها (Smirlock,1985) و (Berger, 1995a) لدراسة العلاقة بين هيكل المؤسسة البنكية ورجحيتها، وقدمت اختبارات على الفرضيات سألقة الذكر. وقد تحققت فرضية قوة السوق النسبية إلى حد ما، حيث هناك من الأدلة ما يشير إلى أن الإدارة العليا وزيادة نصيب المؤسسة البنكية من أسهم السوق (Market Share) يرفع رجحيتها (خاصة في حالة البنوك الصغيرة والمتوسطة). وفي المقابل لم تكن هناك من الأدلة القوية ما يثبت فرضية هيكل الكفاءة. ويرى الباحثان الكور والفيومي (2007) عكس ذلك، ففي دراسة حول البنوك الأردنية، وجدا أن متغيرات هيكل الكفاءة والمتمثلة في مفاهيم الكفاءة الاقتصادية ومتغيرات الربح لها تأثير إيجابي على أداء البنوك التجارية. ومن جهة أخرى، يري (Berger, 1995a) أن نجاح الإدارة لا يرفع مستوى الربحية فحسب لكنه قد يؤدي إلى مكاسب في أسهم السوق ومن ثم إلى مزيد من التركيز، وهنا يصبح إيجاد علاقة إيجابية بين التركيز والأرباح نتيجة زائفة نظراً لارتباط الأمر بمتغيرات أخرى (Athanasoglou, et al., 2008). ولذلك ينبغي أن يبقى إسقاط دور التركيز أمراً ممكنًا قياساً بأدوار أخرى.

ويذهب بعض الباحثين الآخرين مثل (Bourke, 1989) و (Molyneux & Thornton, 1992) إلى عكس ذلك فيرون أن زيادة تركيز السوق ليست دليلاً على نجاح الإدارة، بل يعكس انحرافاً زائداً عن هيكل السوق التنافسية التي تؤدي إلى أرباح احتكارية. وبالتالي يجب أن تكون هناك علاقة بين التركيز والربحية.

وهناك مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي مدى ارتباط وضع ملكية البنك (حكومية، خاصة، مشتركة) بالربحية التي يحققها. فبعض الدراسات (Ianotta et al., 2007; Short, 1985) أكدت النظرية القائلة بأن المؤسسات ذات الملكية الخاصة تحقق أرباحاً اقتصادية أعلى نسبياً. وفي المقابل يذهب (Bourke,1989) و (Molyneux & Thornton,1992) و (Athanasoglou, et al., 2008). أن نموذج الملكية في البنك لا علاقة له بتفسير ربحية البنوك.

— **متغيرات الاقتصاد الكلي:** تتناول آخر مجموعة من محددات الربحية - المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي (متغيرات التحكم)، وهي معدل التضخم، معدل الفائدة طويلة الأجل و/أو معدل نمو عرض الأموال، والإنتاج الدوري. وقد تناول (Revell,1979) قضية العلاقة بين ربحية البنوك والتضخم، ويرى هذا الباحث أن تأثير التضخم على ربحية البنك يتوقف على مدى تزايد رواتب الموظفين في البنك وغير ذلك من مصروفات التشغيل بمعدل أسرع من معدل التضخم. وتمثل القضية في مدى نضج الاقتصاد بحيث يمكن التنبؤ الدقيق بالتضخم، ومن ثم تتمكن البنوك من السيطرة على مصروفات تشغيلها. وهنا يؤكد (Perry,1992) أن مدى تأثير التضخم على البنوك يتوقف على مدى الإحاطة الكاملة بالتضخم.

هذا يعني أن البنك القادر على تعديل أسعار الفائدة لزيادة عوائده بشكل أسرع من زيادة تكاليفه، هو الذي يتمكن من تحقيق أرباح اقتصادية أعلى. أما إذا لم يتمكن المصرف من التنبؤ بالتضخم، فالتكاليف ستفوق الإيرادات، وهذا سيؤثر حتماً على أداء البنك، وفي هذه الحالة سيكون للتضخم أثر سلبي على ربحية المصرف. وقد أظهرت عدة دراسات (Molyneux & Thornton, 1992; Bourke, 1989) أن هناك علاقة إيجابية بين التضخم والربحية، في حال تمكن البنك من التنبؤ بالتضخم.

فيما يخص معدل الفائدة، فهو له حتمًا تأثير مباشر على أداء وربحية المصرف. فكل البنوك التجارية تواجه ما يسمى بأخطار معدل الفائدة (Interest Rate Risk) التي تشير إلى تفاوت بين قيم الأصول وعوائدها مقارنة بتكلفة الخصوم نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق، لذلك تحاول كل البنوك التنبؤ باتجاهات معدلات الفائدة وحدود تقلبها داخل نطاق الخطر المقبول. وفي هذا المجال، توصلت بعض البحوث الميدانية (Molyneux & Thornton, 1992; Athanasoglou, et al.; 2008 Bourke, 1989) إلى وجود علاقة موجبة بين معدل الفائدة طويل الأجل والربحية.

إلى جانب الاهتمام بالتضخم وبمعدل الفائدة، فقد حاول Demirguc-Kunt & Huizinga (1997) و (Bikker, Hu (2002) و Athanasoglou, et al (2008). أن يحددوا ما قد يحدث من تحركات دائرية في ربحية البنك، أي مدى ارتباط أرباح البنوك بدورة الأعمال. وتظهر نتائج دراساتهم وجود مثل هذا الارتباط، خاصة بعد مراقبة المحددات الأخرى التي لها تأثير على دورة الأعمال، مثل مخصصات القروض غير المسددة (Provision for Loan Losses).

بصفة عامة فإن الأدبيات المتوفرة في الموضوع تقدم عرضًا شاملاً لتأثير المحددات الداخلية والمحددات المرتبطة بالصناعة البنكية، وبالعوامل الاقتصادية على ربحية البنوك، لكن يمكن أن نقول إن هناك أحيانًا تداخلًا بين المتغيرات بمعنى أن بعضها يصلح أساسًا أن يكون بديلاً عن محدد الربحية. مما يترتب عليه أن الدراسات الخاصة بتحليل ربحية قطاع البنوك ينبغي عليها أن تتناول القضايا السابقة بشكل أكثر عمقًا حتى تيسر لنا رؤية أفضل للعوامل التي تؤثر على ربحية البنوك.

منهجية البحث:

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها: تم تصنيف متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

أولاً- المتغير التابع: ويمثل ربحية البنوك التجارية (Profitability)، تم قياس هذا المؤشر باستخدام نسبتين ماليتين هما: معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): يقيس مقدار ربحية أموال المساهمين⁽¹⁾ والعائد مقابل استثمارهم في المصارف التجارية. وتم حساب هذا المعدل على النحو التالي:

صافي الدخل

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{صافي الدخل}}$$

— صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin): وتقيس هذه النسبة العلاقة بين أشكال الإيراد (Net Interest Income) والأصول المشتركة في تحقيقه وخاصة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات (Earning Assets). ويمكن حساب هذه النسبة بالصيغة التالية:

صافي دخل العمولات الخاصة

$$\text{صافي هامش الفائدة (NIM)} = \frac{\text{الموجودات الإيرادية}}{\text{صافي دخل العمولات الخاصة}}$$

ثانيًا- المتغيرات المستقلة: هي العوامل الداخلية والخارجية التي يفترض أنها تفسر التغير في ربحية البنوك التجارية.

(1) حقوق المساهمين = رأس المال + الاحتياطات + أرباح مبقاه.

١- العوامل الداخلية: تمثل الخصائص الداخلية للبنك (Internal Bank-specific):

أ- كفاية رأس المال (Capital Adequacy): يقصد بكفاية رأس المال مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن التوظيف لأموال المودعين، وتوجد عدة نسب للدلالة على مدى كفاية رأس المال كنسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع، أو نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة، أو نسبة رأس المال الحر إلى إجمالي الأصول أو إلى الأصول الخطرة. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول الإيرادية^(٢) (Earning Assets)، ويقاس هذا المعدل مدى مساهمة حق الملكية (Shareholders' Equity) في تمويل عمليات البنك في مجالات الائتمان والاستثمار، وبالتالي الوقوف على قدرة المصادر الذاتية للبنك على إدرار العائد ومساهمتها في تحمل المخاطر المصرفية. ويحسب هذا المعدل كما يلي:

حقوق المساهمين

كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار (CAR) = الموجودات الإيرادية

ب- السيولة النقدية (Liquidity): تعرف السيولة بأنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. وتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة الموجودات السائلة (Liquid Assets)^(٣) إلى إجمالي الموجودات (Total Assets)، الذي يشير إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته.

الموجودات السائلة

نسبة السيولة النقدية (LQR) = إجمالي الموجودات

ج- توظيف الأموال (Asset Utilization): يقاس هذا المؤشر العلاقة بين أصول البنك والمصادر التي يعتمد عليها في تمويله. ويشتمل هذا المؤشر الذي يؤثر على ربحية البنك وسيولته على معدل توظيف الموارد ومعدل توظيف الودائع. وقد استخدم الباحث النسبة الأخيرة في نموذج الدراسة وهي مقياس لمعدل توظيف البنك للودائع^(٤) (Total Deposits) في تمويل عملياته من إقراض وتسليف وخصم واستثمار. ويقاس هذا المعدل كما يلي:

استثمارات + قروض وسلف

معدل توظيف الودائع (DUR) = إجمالي الودائع

د- الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency): يركز هذا المؤشر على كفاءة المصروفات، وهو يقيس قدرة إدارة البنك على مراقبة المصروفات اللازمة لإنجاز الأنشطة المختلفة للمصرف. ولقياس هذا المؤشر يمكن استخدام عدة معادلات كنسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الموجودات، معدل النمو في المصروفات، نسبة المصارف التشغيلية إلى

(٢) الأصول الإيرادية = الاستثمارات + قروض وسلف.

(٣) الموجودات السائلة = نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد السعودي ولدى البنوك والمؤسسات المالية.

(٤) إجمالي الودائع = ودائع العملاء + أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

صافي الدخل قبل الضريبة. واعتمد هذا البحث على نسبة المصروفات التشغيلية^(٥) (Operating Expenses) إلى إجمالي دخل العمليات (Total Operating Income)، وهو معدل يقيس نسبة المصروفات التي تم إنفاقها للحصول على الإيرادات المتحققة. ويحسب هذا المعدل الذي له علاقة عكسية بربحية البنك على النحو التالي:

المصروفات التشغيلية

نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات (OER) = إجمالي دخل العمليات

هـ- حجم البنك التجاري (Size): يقيس هذا المؤشر تأثير حجم البنك على نتائج أدائه، وتم احتسابه بالاعتماد على إجمالي الموجودات (Total Assets). وقد أدخل في نموذج الدراسة باستعمال دالة اللوغاريتم (Natural Logarithm)، وذلك لاعتبار العلاقة غير الخطية الممكنة بين الربحية وحجم البنك.

حجم البنك: (TA) = (إجمالي الموجودات) in

و- أخطار الائتمان (Credit Risk): هي المخاطر الناجمة عن فقدان كل الفوائد المستحقة أو جزء منها، أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية Investment Securities أو القروض Loans، ويمكن أن يقاس الخطر الائتماني بعدة مؤشرات منها: مخصص خسائر الائتمان إجمالي القروض، احتياطي الخسائر/القروض غير المستحقة، (القروض-مخصص خسائر الائتمان Net loans)/إجمالي الأصول (Total Assets)، واعتمد الباحث على النسبة الأخيرة التي يمكن احتسابها بالنسبة للبنوك السعودية بالطريقة التالية:

صافي قروض وسلف

خطر الائتمان (CRR) = إجمالي الموجودات

2- العوامل الخارجية:

تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Variables) ومتغيرات الصناعة البنكية

(Financial Market Structure):

– تطور معدل التضخم (Inflation Rate: INF): وقع الاعتماد على Consumer Price Index لاحتساب هذا المتغير، وتم قياسه كما يلي:

$$\frac{INF_t - INF_{t-1}}{INF_t}$$

– نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (Real Gross Domestic Product Growth): يحسب بالشكل التالي:

$$\frac{GRGDPT - GRGDPT - 1}{GRGDPT - 1}$$

(٥) المصروفات التشغيلية = رواتب الموظفين + إيجار ومصروفات مباني + استهلاك + مصروفات إدارية وعمومية.

– تطور القطاع المصرفي (Banking Sector Development: BSD): يقيس هذا المؤشر أهمية تمويل البنوك التجارية للقطاع الخاص، ويحسب هذا المعدل كما يلي:
مطلوبات المصرفيات التجارية على القطاع الخاص

إجمالي الناتج المحلي

– نسبة الفائدة (Interest Rate): لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة تخص هذا المؤشر، فقد اعتمد الباحث لقياس هذا المتغير على تطور أسعار الفائدة بين المصارف على الودائع المصرفية (Interbank Offered Rate). وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{INDt - INDt - 1}{INDt - 1}$$

النموذج القياسي:

– النموذج رقم 1: لغرض تحديد المتغيرات الداخلية التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، فقد استخدم الباحث النموذج الإحصائي القياسي التالي:

$$PROF_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث إن: $PROF_{i,t}$: تمثل ربحية البنك i للفترة t ، وستقاس الربحية بمتغيرين هما:

- $ROE_{i,t}$: معدل العائد على حقوق الملكية للبنك i للفترة t
- $NIM_{i,t}$: صافي هامش الفائدة للبنك i للفترة t
- $X_{i,t}$: تمثل الخصائص الداخلية للبنك i للفترة t ، وهي على النحو التالي:
- $CAR_{i,t}$: كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك i للفترة t
- $LQR_{i,t}$: نسبة السيولة النقدية للبنك i للفترة t
- $CRR_{i,t}$: نسبة صافي قروض وسلف إلى إجمالي الموجودات للبنك i للفترة t
- $DUR_{i,t}$: معدل توظيف الودائع للبنك i للفترة t
- $OER_{i,t}$: نسبة المصرفيات التشغيلية إلى الإيرادات للبنك i للفترة t
- $TA_{i,t}$: حجم البنك i للفترة t
- α : المعامل الثابت أو المقطع الصادي (Intercept)
- β_k : معامل الانحدار أو ميل الدالة الخطية (Slope)، k : عدد المتغيرات المستقلة (الداخلية)
- $\varepsilon_{i,t}$: تمثل الخطأ العشوائي، ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

– النموذج رقم 2: في هذا النموذج، أضاف الباحث متغيرات التحكم وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية السعودية. وهكذا تصاغ معادلة الربحية في شكل النموذج التطبيقي التالي:

$$PROF_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \beta_c X_t + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث إن: X_t : تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات الصناعة البنكية، وقد تم قياسها بالمتغيرات التالية:

- INF_t : تطور معدل التضخم للفترة t مقارنة بالفترة $t-1$
- $GRGDPT$: نمو إجمالي الناتج المحلي والأسعار الثابتة للفترة t مقارنة بالفترة $t-1$
- BSD_t : نسبة تطور القطاع المصرفي للفترة t
- IND_t : تطور معدل الفائدة على الودائع بين المصارف للفترة t مقارنة بالفترة $t-1$
- βc : معامل الانحدار، c : عدد المتغيرات المستقلة (الخارجية)

3- أساليب تحليل البيانات الإحصائية:

بعدما تم احتساب تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بالمملكة والنسب المالية الخاصة بالربحية وبالمتغيرات الداخلية وذلك لكل بنك ولفتره 8 سنوات، اعتمد الباحث على منهجية الانحدار المتعدد، لتحديد العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، واستخدم في ذلك النماذج الإحصائية التالية:

– النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): في هذا الطريقة التي تعرف أيضًا بنموذج الانحدار المجمع Pooled Regression، تم إدخال البيانات الخاصة بالمتغير التابع وبالمتغيرات المستقلة دون أي تعديل، وكذلك دون تحليل للمتغير العشوائي $\varepsilon_{i,t}$. وباعتبار أن الدراسة استخدمت البيانات التجميعية المتوازنة Balanced Panel، فيكون من الأجدر استعمال النماذج الإحصائية التي تتماشى مع عينة وبيانات الدراسة والتي تتمتع بعدة مزايا منها: كثرة عدد الملاحظات، أخذ العوامل غير المشاهدة بعين الاعتبار، التخفيض من مشكلة التعددية الخطية Multicollinearity ومن بين هذه النماذج، فقد استخدمت الدراسة في تحليل البيانات نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

– نموذج الآثار الثابتة: **Fixed Effect Model (F.E)** يفترض هذا النموذج (Baltagi, 2001) أن الخطأ العشوائي $\varepsilon_{i,t}$ يتكون من $v_{i,t} + u_i$ ، ويعكس الخطأ العشوائي $v_{i,t}$ وتوزيعاً طبيعياً يساوي صفراً، وتبايناً ثابتاً يساوي σ^2 ($v_{i,t} \sim \text{IID}(0, \sigma^2 v)$)، أما u_i فيقيس التأثير الفردي الثابت خلال فترة زمنية ويضاف إلى المعامل الثابت α . وهكذا يصبح النموذج رقم (1) (1):

$$\text{PROF}_{i,t} = (\alpha + u_i) + \beta_k X_{i,t} + v_{i,t} \quad (3)$$

ولتقدير المعادلة رقم (3)، يمكن اللجوء إلى ثلاث طرائق (Hurlin, 2006) وهي:

The Least Squares Dummy Variables Model (LSDV),
Between Effect Model, Within Effect Model.

وقد اختار الباحث الطريقة الأخيرة الأكثر استعمالاً، التي تحافظ على عدد المشاهدات. ويقوم هذا النموذج بتعديل المتغيرات على النحو التالي (Wooldridge, 2002):

$$\text{PROF}_{i,t} - \overline{\text{PROF}}_i = \beta_k (X_{i,t} - \bar{X}_i) + v_{i,t} - \bar{v}_{it} \quad (4)$$

(1) التعديلات نفسها تم القيام بها للنموذج رقم (2).

حيث إن $\overline{PROF}_{i.}$ ، $\overline{X}_{i.}$ تمثل متوسط النسبة المالية للبنك i لكل الفترة الزمنية

وتقدر المعادلة رقم (4) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، مع العلم بأن هذا النموذج لا يحتوي على معامل ثابت.

— نموذج الآثار العشوائية: **(R.E) Random Effect Model**: يفترض هذا النموذج أن التأثير الفردي u_i هو غير ثابت أي عشوائي، ويصبح النموذج رقم (1) ^(٧) كما يلي:

$$PROF_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + u_i + v_{i,t} \quad (4)$$

حيث إن $w_{i,t} = u_i + v_{i,t}$ ، u_i و $v_{i,t}$ لهما توزيعاً طبيعياً وقيمة متوقعة تساوي صفراً وتبايناً ثابتاً يساوي: σ_v^2 ، σ_u^2 ، $(v_{i,t} \sim IID(0, \sigma_v^2))$ ، $(u_i \sim IID(0, \sigma_u^2))$. ولتقدير هذا النموذج يمكن استعمال

Generalized Least Squares أو Feasible Generalized Least Squares

فحسب الطريقة الأخيرة (FGLS) الأكثر استعمالاً، تصبح المعادلة رقم (4) وبعد تعديل المتغيرات كما يلي (Baltagi, Young-Jae, 1994):

$$PROF_{i,t} - \theta \overline{PROF}_{i.} = (1 - \theta) \alpha + \beta_k (X_{i,t} - \theta \overline{X}_{i.}) + \varepsilon_{i,t} \quad (5)$$

وتحسب θ حسب المعادلة التالية:

$$\theta = 1 - \sqrt{\frac{\sigma_v^2}{T\sigma_v^2 + \sigma_u^2}}, \sigma_v^2 = \frac{SSE_{Within}}{nT - n - k}, \sigma_{vBetween}^2 = \frac{SSE_{Between}}{n - K}$$

حيث إن n : تمثل عدد البنوك، k : عدد المتغيرات المستقلة، $T = n * k$ ، SSE ، $K = k + 1$: مجموع مربعات البواقي. وبعد احتساب θ ، تقدر المعادلة رقم (5) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

وللمقارنة ولاختيار النموذج الإحصائي الأكثر دقة واتساقاً من بين هذه النماذج الثلاثة، قام الباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

— اختبار Fisher (F) لتحديد مدى وجود آثار فردية Individual Effect، وهكذا تتم المقاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة (الفرضية العدمية: أداء النموذج OLS أكثر اتساقاً من النموذج (F.E)).

— اختبار Breush-Pagan Lagrange Multiplier (LM) الذي يقارن بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية (الفرضية العدمية): أداء النموذج OLS أكثر اتساقاً من النموذج (R.E).

— اختبار Hausman، الذي ينطلق من الفرضية العدمية التالية: التأثير الفردي غير مرتبط بالمتغيرات المستقلة في النموذج. وفي حال قبول هذه الفرضية يفضل نموذج الآثار العشوائية على نموذج الآثار الثابتة.

^(٧) التعديلات نفسها تم القيام بها للنموذج رقم (2).

٤ - فرضيات الدراسة:

لقد تمت صياغة فرضيات هذا البحث بالصيغة العدمية وعلى النحو التالي:

— الفرضية الرئيسة الأولى : H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمات والخصائص الداخلية للبنك على ربحية المصارف التجارية السعودية. وتنبثق عن هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

▪ H_{011} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى حجم البنك وربحيته.

▪ H_{012} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وربحية البنك.

▪ H_{013} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية للبنك وربحيته.

▪ H_{014} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الائتمان في البنك وربحيته.

▪ H_{015} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الودائع وربحية البنك.

▪ H_{016} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة التشغيلية للبنك وربحيته.

— الفرضية الرئيسة الثانية : H_{02} : لا توجد فروق في ربحية البنوك التجارية تعزى إلى خصائص الاقتصاد الكلي والصناعة البنكية السعودية. وعلى أساس هذه الفرضية الثانية، تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

▪ H_{021} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطور معدل التضخم وربحية البنك.

▪ H_{022} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وربحية البنك.

▪ H_{023} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطور القطاع المصرفي من حيث المطلوبات على القطاع الخاص وربحية البنك.

▪ H_{024} : لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطور نسبة الفائدة بين المصارف على الودائع وربحية البنك.

٥ - عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية باستثناء فروع البنوك الأجنبية وبنك البلاد الذي تأسس في أواخر سنة 2004، وبنك الإنماء الذي أنشئ حديثاً (2007). فعينة البحث تتكون إداً من عشرة مصارف تجارية هي: البنك العربي الوطني، بنك الجزيرة، مصرف الراجحي، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي للاستثمار، ساب (البنك السعودي البريطاني)، مجموعة سامبا المالية (البنك السعودي الأمريكي)، بنك الرياض، البنك الأهلي التجاري. وقد غطت الدراسة المدة الزمنية الممتدة من سنة 1999 وحتى سنة 2006.

٦ - مصادر جمع بيانات البحث:

تم الحصول على أدبيات الجانب النظري من خلال الرجوع إلى المصادر والدوريات والمنشورات الأجنبية والعربية بالإضافة إلى الدراسات الميدانية السابقة التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر ربحية البنوك التجارية ومختلف العوامل المؤثرة فيها. أما فيما يخص الجانب التطبيقي لهذا البحث، فقد تم الرجوع إلى التقارير والقوائم المالية الصادرة عن البنوك ذاتها وذلك لمدة 8 سنوات تمتد من سنة 1999 إلى سنة 2006. كما تم الرجوع إلى التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على البيانات التي تخص القطاع المصرفي في المملكة، وكذلك على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

٧ - محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة فقط على الخصائص الداخلية للبنك والمتغيرات الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والصناعة البنكية، وأهملت العوامل المرتبطة بسمات السوق، سواء التي تركز على الفرضيتين التقليديتين (فرضية هيكل - سلوك - الأداء، فرضية الكفاءة) والتي تخص السوق والحصة السوقية، أو على فرضية هيكل الكفاءة (كفاءة التكلفة، كفاءة الربح المعياري والبدليل). ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تمكن الباحث من الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة تمكنه من تقدير المتغيرات المتعلقة بقوة السوق والكفاءة.

نتائج الدراسة

من خلال البيانات المالية لعشرة بنوك تجارية سعودية و المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي وبالقطاع المصرفي، و بالاعتماد على منهجية الانحدار المتعدد المقدر بثلاثة نماذج إحصائية، فإنه أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج تخص: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ربحية البنوك، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1)

المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الوسط	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة
- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	25.3%	25.8%	0.07	7.9%	47.1%
- صافي هامش الفائدة (NIM)	3.9%		0.01		7.6%
- كفاية حقوق الملكية في مقابلة أخطار الاستثمار (CAR)	14.8%	3.7% 13.4%	0.06	2.5% 9.6%	55.9%
- نسبة السيولة النقدية (LQR)	14.6%	12%	0.08	5.7%	47.1%
- معدل توظيف الودائع (DUR)	110.5%	110.8%	0.13	68.7%	137.6%
- نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات (OER)	32.7%	32.9%	0.09	14.5%	63.5%
- إجمالي الموجودات*	64184	64007	35684	5724	155706
- إجمالي الموجودات Log	7.7	7.8	0.31	6.7	8.1
- نسبة صافي القروض والسلف إلى إجمالي الموجودات (CRR)	49.9%	49.8%	0.07	35.5%	64.2%
- تطور معدل التضخم (INF)	92.8%	133.3%	1.14	-50%	214.2%
- نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (GRGDP)	4.7%	5.3%	0.02	0.1%	7.7%
- مطلوبات المصارف على القطاع الخاص	31.7%	32.3%	0.03	27.5%	35.6%
إلى إجمالي الناتج المحلي (BSD)					
- تطور أسعار الفائدة بين المصارف على الودائع المصرفية (IND)	17.3%	6%	0.5	-43%	116%

* بملايين الريالات السعودية.

يشير الجدول رقم (1) إلى قيم الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، وإلى قيم أدنى وأعلى مشاهدة، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية قد بلغت 25.3% وهي نسبة مرتفعة جداً (10% في البنوك الأردنية)، وهذا مؤشر إيجابي للمساهمين في القطاع البنكي السعودي، وهذه النسبة كانت موجبة طيلة فترة الدراسة وتراوحت ما بين 17.9% و 47.1%. أما فيما يتعلق بالنسبة الثانية للربحية، فقد بلغ متوسط صافي هامش الفائدة 3.9% وهي أيضاً نسبة مرتفعة جداً بما هو متعارف عليه في المصارف التجارية.

أما بخصوص بقية النسب المالية والمتعلقة بالسماوات الداخلية للبنك والتي يفترض أن تؤثر على ربحية البنوك، فقد بلغ متوسط معدل كفاية حقوق الملكية في مقابلة أخطار الاستثمار 14.6%، هذا المعدل المرتفع يدل على قدرة البنوك السعودية على مواجهة الخسائر المتوقعة والناجئة عن الاستثمارات دون المساس بالودائع. ووصل معدل توظيف الودائع إلى نسبة مرتفعة وهو في حدود 110%، وهذا مؤشر إيجابي أيضاً على كفاءة المصارف في المملكة على الاستخدام الأمثل للمصادر الخارجية والمتمثلة في الودائع في مجال الائتمان والاستثمار.

أما بالنسبة لمتوسط معدل المصروفات التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات، فهو مرتفع وفي حدود 33%، وهذا ناتج عن كبر حجم البنوك السعودية (أكثر من 70% من البنوك يتعدى إجمالي أصولها 80 بليون ريال)، حيث ترتفع في العادة المصروفات المرتبطة برواتب الموظفين، بالإيجار، ومختلف العمليات الإدارية. فيما يتعلق بنسبة صافي القروض والسلف إلى إجمالي الموجودات، فقد تراوحت ما بين 27.5% و 35.6%، وهي تعد نسباً عادية في القطاع البنكي (40% في البنوك الأردنية). أما نسبة السيولة النقدية، فقد وصل متوسط هذا المعدل 14.6% وهي أيضاً نسبة عادية. أما فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد شهد معدل التضخم ارتفاعات كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصل هذا التطور في حده الأقصى 214%. أما بالنسبة لأسعار الفائدة بين المصارف على الودائع، فهي في تذبذب مستمر. فيما يتعلق ببقية المتغيرات، فنسب تطورها كانت تقريبا ثابتة طيلة فترة الدراسة: إجمالي الناتج المحلي (4.7%)، مطلوبات المصارف على القطاع الخاص إلى الناتج المحلي (31.7%).

ويتضح أيضاً من الجدول رقم (1)، أن جل متوسطات المتغيرات تقترب من وسيطها، الأمر الذي يشير إلى اقتراب هذه النسب من التوزيع الطبيعي، وهذا أمر جوهري ومطلوب عند تنفيذ نماذج الانحدار. كما تجدر الإشارة إلى انخفاض قيم الانحرافات المعيارية لقرابة 70% من متغيرات الدراسة (أقل من 0.09)، وهذا دليل على انخفاض تشتت البيانات، مما يساعد على الحصول على نتائج مرضية عند تطبيق نماذج الانحدار المتعدد.

2- المفاضلة بين النماذج القياسية الثلاثة المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم (2)

نتائج الاختبارات الإحصائية لاختيار النموذج الأكثر دقة واتساقاً

النموذج المختار	اختبار (Hausman)	اختبار (LM)	اختبار (F)	المتغير التابع	النموذج
Fixed Effect	17.25 (0.008)	4.65 (0.031)	4.87 (0.0000)	FOR	النموذج رقم 1
	Fixed- Effect	Random-Effect	Fixed- Effect	النموذج المختار	
Fixed Effect	15.2 (0.0187)	5.87 (0.0153)	151.00 (0.000)	NIM	النموذج رقم 2
	Fixed- Effect	Random-Effect	Fixed- Effect	النموذج المختار	
Fixed Effect	25.43 (0.004)	17.13 (0.0000)	3.42 (0.0018)	ROE	النموذج رقم 2
	Fixed- Effect	Random-Effect	Fixed- Effect	النموذج المختار	
Fixed Effect	23.54 (0.0089)	110.5 (0.031)	133 (0.0000)	NIM	النموذج رقم 2
	Fixed- Effect	Random-Effect	Fixed- Effect	النموذج المختار	

* القيم بين قوسين تدل على (Probe Value) عند مستوى معنوية أقل من 5%.

للمقارنة وللمفاضلة بين نماذج الدراسة (OLS, F.E, R.E) لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك السعودية، تم إجراء ثلاثة اختبارات إحصائية (F, LM, Hausman) لاختيار النموذج الأكثر دقة واتساقاً، وكانت النتائج على النحو التالي (جدول رقم 2):

– بالنسبة للنموذج رقم (1) الذي يحتوي فقط على السمات الداخلية للبنك، فقد تم الاختيار على نموذج الآثار العشوائية حسب اختبار LM، ونموذج الآثار الثابتة وفقاً لاختبار F. ولاختيار بين هذين النموذجين تم اللجوء إلى اختبار Hausman، الذي بين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر اتساقاً بين النماذج الأخرى.

– وقع أيضاً الاختيار على نموذج الآثار الثابتة فيما يتعلق بالنموذج رقم (2) الذي أضيفت إليه المتغيرات الخارجية، وذلك بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة.

٣- نتائج اختبار الفرضيات^(٨):

3-1- النموذج رقم (1): المتغيرات المستقلة تمثل خصائص البنوك التجارية:

أ- المتغير التابع- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

(٨) تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات عند مستوى ثقة 95%، ومستوى دلالة تساوي 0.05: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وتقبل الفرضية البديلة في الحالة العكسية.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى (النموذج المختار هو F.E)

$$(ROE_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \varepsilon_{i,t})$$

OLS	Random Effect (One Way Random Group Effect Model)	Fixed-Effect (Within Group Effect Model)	المتغيرات المستقلة
	-0.133		Constant
-0.235 (-0.588)	(-0.474) 0.527	-	CAR
0.431 (2.775*)	(3.610*) -0.136	0.490 (3.233*)	LQR
-0.143 (-0.641)	(-0.630) 0.088	-0.156 (-0.712)	EDR
0.139 (1.717)	(0.907) -0.579	0.554 (2.964*)	OER
-0.363 (-3.812*)	(-5.016*) 0.007	-0.588 (-6.243*)	TA
0.092 (2.109**)	(0.072) 0.090	0.081 (1.787***)	CRR
0.012 (0.114)	(0.971) 0.540	0.31 (0.338)	Adjusted R
0.411 8.499*	14.286*	0.468 10.730*	F-Statistic

* دالة إحصائية بمستوى معنوية 1%، ** دالة إحصائية بمستوى معنوية 5%، *** دالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

الأرقام في الجدول تشير إلى المعاملات B، والأرقام بين قوسين إلى قيم t.

يتبين من معطيات الجدول رقم (3) ثبات صلاحية النموذج (FE) لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة 10.730 على قيمتها الجدولية على مستوى دلالة أقل من 1%، وكذلك إلى قيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2 = 0.468$) التي تبين القوة التفسيرية للنموذج، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تشير لوجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة كمجموعة وربحية البنك التجاري. ويتضح أيضاً من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (3) ومن متابعة معاملات (B) واختبار t أن العوامل الداخلية التي لها تأثير على ربحية البنوك السعودية تتمثل في:

— متغير كفاية رأس المال (CAR) له أثر موجب وذو دلالة إحصائية على ربحية البنك عند مستوى معنوية 1%، حيث بينت قيمة t المحسوبة معنوية هذا التأثير إذ بلغت قيمتها 3.233، وهكذا يتم رفض الفرضية العدمية H_{012} وقبول

الفرضية البديلة. هذه النتيجة تتوافق مع نتائج عدة دراسات (b1995) Maghyrech, Shammout, Berger(2004).

- بالاستناد إلى قيمة t المحسوبة التي تساوي 2.964 عند مستوى دلالة 1%، يمكن الاستنتاج أنه يوجد تأثير معنوي وإيجابي لمتغير معدل توظيف الودائع (EDR) على ربحية البنك. وبالتالي تقبل الفرضية البديلة للفرضية الصفرية H_{015} . وجاءت هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات التي أجريت على البنوك السودانية (النعمي، 2004)، وعلى البنوك الأردنية (أرشيد، 2003).

- جاءت العلاقة سالبة ودالة إحصائياً لمتغير نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي إيرادات العمليات (OER)، حيث تجاوزت قيمة t المحسوبة والبالغة -6.243 قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 1%، وهكذا يتم نفي الفرضية الفرعية H_{016} وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر عكسي لمتغير الكفاءة التشغيلية على متغير الربحية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحثون (Maghyrech, Shammout و Athanasoglou, et al., 2008) (2004).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة بالسيولة وبخطر الائتمان وبالبحر، فكانت غير مؤثرة معنوياً، وقد أكدت قيمة t عدم معنوية هذا التأثير والتي بلغت -0,712 - وبمستوى دلالة أكثر من 5% لنسبة السيولة النقدية، و 0,338 وبمستوى دلالة أكثر من 5% لمعدل القروض والسلف إلى إجمالي الموجودات، و 1,787 وبمستوى دلالة 10% لمتغير الحجم. وتخالف هذه النتائج ما توصلت إليه عدة دراسات حول تأثير العوامل المتعلقة بالسيولة (إيجابي أو سلبي)، وخطر الائتمان (سلبي) على ربحية البنوك (Athanasoglou, et al., 2008; Molyneux & Thornton, 1992; Miller, 1997). ويمكن فهم هذه النتيجة، بأن البنوك السعودية التي تتمتع بوضعية مالية جيدة: أرباح مرتفعة، معدل كفاية رأس المال مرتفع: 21% (السرايري، 2008)، لم تتأثر بهذه الأخطار التي كانت ضعيفة، وخاصة خطر السيولة الذي كان تقريباً منعدماً، بل العكس من ذلك، ففي الفترة ما بين 2004 و 2007 كانت السيولة مرتفعة في المملكة، واستفادت من ذلك البنوك والأسواق المالية.

ب- المتغير التابع - صافي هامش الفائدة (NIM):

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى (النموذج المختار هو F.E)

$$(NIM_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \varepsilon_{i,t})$$

OLS	Random Effect (One Way Random Group Effect Model)	Fixed-Effect (Within Group Effect Model)	المتغيرات المستقلة
			Constant
-0.146	0.112	-	
(-1.800)	(1.406)		CAR
0.106	0.092	0.093	
(3.372*)	(6.970*)	(7.490*)	LQR
0.011	0.030	-0.062	
(0.011)	(1.540)	(-2.954**)	EDR
0.031	0.001	0.001	
(1.588)	(0.121)	(0.088)	OER
-0.023	-0.002	-0.003	
(-1.342)	(-0.176)	(-0.327)	TA
0.023	0.011	0.071	
(2.568**)	(1.084)	(3.216**)	CRR
0.018	0.005	0.011	
(0.832)	(0.190)	(1.406)	Adjusted R F- Statistic
0.385	0.347	0.431	
7.626*	6.477*	9.247*	

* دالة إحصائية بمستوى معنوية 1% ، ** دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% ، *** دالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

الأرقام في الجدول تشير إلى المعاملات B، والأرقام بين قوسين إلى قيم t.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج الانحدار المقدر بنموذج الآثار الثابتة (النموذج الأفضل)، أن قيمة F تساوي 9.247 بمستوى معنوية أقل من 1%، وهذا يعني أن النموذج استطاع أن يفسر التباين في مستوى الربحية، حيث كانت القدرة

التفسيرية التي تبينها معامل التحديد المعدل \overline{R}^2 في حدود 43%. مما يشير إلى صلاحية النموذج وبالتالي يمكن

إجراء تحليل الانحدار المتعدد على بيانات الدراسة. ومن خلال نتائج اختبار t يمكن أن نستنتج أن هناك ثلاثة متغيرات تتمتع بمعنوية إحصائية في شرح وتفسير ربحية البنك إذا تم قياسها بصافي هامش الفائدة. فالنتائج تبين أن متغير كفاية

رأس المال له تأثير إيجابي على ربحية البنك بمستوى دلالة 1% ($t = 7.490$)، أما بالنسبة لبقية المتغيرات التي تخص نسبة السيولة النقدية وحجم البنك، فكانت مؤثرة معنويًا في ربحية البنوك، حيث بلغت قيمة t على التوالي -2.954،

و3.216 عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي يتم رفض الفرضيات الصفرية التالية: H011، H012، H013، وتقبل الفرضيات البديلة التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين الربحية وكفاية رأس المال، وحجم البنك من جهة،

وأثر سلبي للسيولة النقدية على أداء البنك من جهة أخرى. وتنطبق النتيجة الخاصة بالسيولة النقدية مع النتائج التي

خلص إليها (1992) Molyneux & Thornton; Kosmidou & Pasiouras (2007); حول البنوك الأوروبية، حيث توصل الباحثون إلى وجود أثر سلبي للسيولة على ربحية البنوك التجارية.

3-2- النموذج رقم (2): تتكون المتغيرات المستقلة من العوامل الداخلية (خصائص البنك) والخارجية (متغيرات

الاقتصاد الكلي والصناعة البنكية) التي يمكن أن تؤثر على ربحية المصارف التجارية.

أ- المتغير التابع - معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والثانية (النموذج المختار هو F.E)

$$(ROE_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \beta_c X_t + \varepsilon_{i,t})$$

OLS	Random Effect (One Way Random Group Effect Model)	Fixed-Effect (Within Group Effect Model)	المتغيرات المستقلة
-0.745 (-1.735)	-0.031 (-0.064)	-	Constant
0.311 (2.034**)	0.496 (3.160*)	0.504 (2.813*)	CAR
-0.006 (-0.028)	-0.043 (-0.183)	-0.065 (-0.275)	LQR
0.139 (1.758***)	0.071 (0.676)	0.460 (2.533**)	EDR
-0.238 (-2.344**)	-0.587 (-4.919*)	-0.499 (-4.208*)	OER
0.105 (2.410**)	0.133 (0.765)	0.085 (1.472)	TA
0.279 (2.028**)	0.199 (1.232)	0.047 (0.321)	CRR
0.009 (1.292)	0.004 (0.029)	0.003 (0.485)	INF
-0.191 (-0.568)	0.220 (0.867)	0.473 (2.687**)	GRGDP
0.732 (1.373)	0.265 (1.283)	0.426 (2.498**)	BD
-0.009 (-0.325)	-0.042 (-1.782***)	-0.030 (-1.312)	IND
0.519 7.449*	0.602 10.467*	0.680 14.700*	Adjusted R F-Statistic

* دالة إحصائيًا بمستوى معنوية 1%، ** دالة إحصائيًا بمستوى معنوية 5%، *** دالة إحصائيًا بمستوى معنوية 10%.

الأرقام في الجدول تشير إلى المعاملات B، والأرقام بين قوسين إلى قيم t.

يشير الجدول رقم (5) من جهة أن إحصائية F الذي تساوي 14.700 لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار رقم (2) والمقدر بطريقة الآثار الثابتة، تبين أن معاملات النموذج ليست جميعها مساوية للصفر، وأن معادلة الانحدار المستخدمة لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والثانية معنوية وإحصائية في تفسير سلوك الربحية عند مستوى معنوية أقل من 1%، ومن جهة أخرى أن معامل التحديد المعدل \overline{R}^2 الذي يعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة في التغير الحاصل في المتغير التابع مرتفع ويساوي 68%. من خلال هذه النتائج، يمكن إيداً رفض الفرضية العدمية الأولى والثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود آثار للعوامل الداخلية والخارجية معا على ربحية البنوك التجارية.

كما يوضح الجدول رقم (5)، أن العوامل الداخلية التي لها تأثير معنوي على ربحية البنك في النموذج رقم (1)، لم تتغير حينما أضيفت إلى نموذج العوامل الخارجية. فهذه المتغيرات التي تتمثل في كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، والكفاءة التشغيلية بلغت قيمة t الخاصة بها على التوالي: 2.813، 2.533، و-4.208 عند مستوى دلالة 1%، 5%، 1%.

أما فيما يخص العوامل الخارجية التي أدخلت متزامنة مع العوامل الداخلية، فنتائج تحليل الانحدار المتعدد تشير إلى أن هناك تأثيراً معنوياً وإيجابياً بمستوى دلالة 5% لمتغير نمو إجمالي الناتج المحلي ($t = 2.687$)، وكذلك لمتغير تطور القطاع المصرفي ($t = 2.498$). وبالتالي ترفض الفرضيات الفرعية العدمية H_{022} ، H_{023} . وهذه النتيجة المرتقبة، نظراً للأداء الجيد للاقتصاد السعودي (فوائض مسجلة للميزانية العامة للدولة لعدة سنوات)، تؤكد أنه كلما تحسنت مستويات المؤشرات الاقتصادية في البلد، وكلما زادت مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشروعات القطاع الخاص، كان لذلك أثر إيجابي على معدلات الربحية في البنوك التجارية. وهذه النتيجة تنسجم مع الدراسة التي أجراها الباحثان الكور والفيومي (2007) على المصارف الأردنية خلال الفترة من 1993 إلى 2004.

بالنسبة لبقية العوامل الخارجية والمتمثلة في تطور معدل التضخم، وتطور أسعار الفائدة بين المصارف على الودائع، فكانت غير مؤثرة معنوياً، وقد أكدت ذلك قيم t الخاصة بهذه المتغيرات وبالباغة على التوالي 0.485، و-1.312 وبمستوى معنوية تجاوزت المستوى المقبول في هذه الدراسة، وهكذا يتم قبول الفرضيات الفرعية الصفرية التالية:

H_{021} ، H_{024} . ويمكن تفسير هذه النتائج، من جهة بأن أسعار الفائدة بين المصارف على الودائع كانت متذبذبة كثيراً خلال فترة الدراسة، ومن جهة أخرى، فالبنوك السعودية بالرغم من زيادة معدلات التضخم، فقد تمكنت من السيطرة على مصروفات تشغيلها، حيث إن متوسط نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات قد انخفضت بنسبة 15% طيلة 5 سنوات (41% سنة 2002، و26% سنة 2006). لذلك لم يؤثر التضخم سلباً على ربحية البنوك، بل حدث العكس من ذلك، فنتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (5)، تشير إلى أن معامل متغير تطور معدل التضخم موجب الاتجاه، لكن أثره على أداء البنوك غير مهم إحصائياً.

ب- المتغير التابع - صافي هامش الفائدة (NIM):

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والثانية (النموذج المختار هو F.E)

$$(NIM_{i,t} = \alpha + \beta_k X_{i,t} + \beta_c X_t + \varepsilon_{i,t})$$

OLS	Random Effect (One Way Random Group Effect Model)	Fixed-Effect (Within Group Effect Model)	المتغيرات المستقلة
-0.080 (-1.845)	0.14 (1.528)	-	Constant
0.115 (3.390*)	0.087 (6.167*)	0.087 (6.492*)	CAR
-0.010 (-0.196)	-0.035 (-1.743***)	-0.067 (-4.857*)	LQR
0.023 (1.333)	0.005 (0.495)	0.003 (0.386)	EDR
-0.016 (-0.697)	-0.004 (-0.344)	-0.006 (-0.593)	OER
0.022 (2.313*)	0.014 (1.057)	0.492 (3.056*)	TA
-0.011 (-0.366)	-0.014 (-0.962)	-0.008 (-0.592)	CRR
0.001 (0.202)	0.001 (1.026)	0.001 (1.496)	INF
0.023 (0.053)	0.014 (0.603)	0.010 (0.456)	GRGDP
0.128 (1.089)	0.015 (0.227)	0.030 (0.442)	BD
-0.002 (-0.395)	-0.001 (-0.367)	-0.002 (-0.777)	IND
0.488 5.60*	0.408 4.756*	0.513 7.28*	Adjusted R F-Statistic

* دالة إحصائياً بمستوى معنوية 1%، ** دالة إحصائياً بمستوى معنوية 5%، *** دالة إحصائياً بمستوى معنوية 10%.

الأرقام في الجدول تشير إلى المعاملات B، والأرقام بين قوسين إلى قيم t.

النموذج المفضل في هذه الحالة هو المقدر بطريقة الآثار الثابتة (F = 7.28 بمستوى معنوية أقل من 1%، 0.513

والملاحظ في هذه الحالة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) أن العوامل الخارجية المضافة في النموذج الثاني لم تزد $\bar{R}^2 =$

من القوة التفسيرية للربحية عما قدرته العوامل الداخلية في النموذج الأول، إذا فلا يوجد لعوامل التحكم مضمون معلوماتي

محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية...

إضافي، وبالتالي فكل المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي وبالصناعة البنكية غير مؤثرة معنوية على ربحية المصارف التجارية (معدل التضخم $t = 1.496$ ، معدل نمو الناتج المحلي $t = 0.456$ ، نسبة تطور القطاع البنكي $t = 0.442$ ، معدل الفائدة بين المصارف على الودائع $t = 0.777$). ووفقًا لهذه النتائج يتم قبول الفرضية الرئيسة الثانية وكل الفرضيات المتفرعة عنها: H_{021} ، H_{022} ، H_{023} ، H_{024} . والسبب في عدم تأثير العوامل الخارجية على ربحية البنوك إذا قيست بنسبة صافي هامش على الفائدة، التي تتأثر بقيمة دخل العملات الخاصة، يمكن أن يفسر بأن البنوك السعودية تستثمر كثيرًا في الأسواق الخارجية في أدوات استثمار قصيرة الأجل ذات عوائد مضمونة، مما يقلل من تأثير العوامل الاقتصادية الداخلية على قيمة دخل العملات الخاصة.

أما بخصوص العوامل الداخلية، فهي نفسها التي وجدت في النموذج الأول، ولكن بدلالة إحصائية مختلفة، وتمثل في: كفاية رأس المال ($t = 6.492$)، نسبة السيولة النقدية ($t = -4.857$)، وحجم البنك ($t = 3.056$)، وكلها عند مستوى معنوية 1%.

الخلاصة والتوصيات:

خلاصة النتائج:

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي الدولي، وأمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المصارف التجارية السعودية، أصبح لزاماً علينا معرفة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة في أداء البنوك. وقد توصلت الدراسة الحالية التي أجريت على عشرة بنوك تجارية سعودية للفترة ما بين 1999-2006 إلى أهم النتائج التالية:

— التحليل الوصفي لنسب الربحية وللسمات الداخلية للبنك (كفاية حقوق الملكية، توظيف الأموال، السيولة النقدية، خطر الائتمان، الكفاءة التشغيلية، إجمالي الأصول) تشير إلى المتانة المالية وكفاءة المصارف السعودية.

— وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك المقدرة بمعدل العائد على حقوق الملكية والخصائص الداخلية للبنك المتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، ونسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات (ارتباط سلبي).

— حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة (أثر سلبي) هي من أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنك في حال احتسابها بصافي هامش الفائدة.

— عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة صافي القروض إلى الموجودات وأداء البنك.

— وجود أثر إيجابي ومعنوي على ربحية البنوك (ROE) للعوامل الخارجية المرتبطة بنمو الناتج المحلي، وبتطور القطاع المصرفي من حيث مطلوباته على القطاع الخاص.

— عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين معدل التضخم، ونسبة الفائدة بين المصارف على الودائع من جهة، وكل مؤشرات ربحية البنوك التجارية من جهة أخرى.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات نوردتها وفقاً لما يلي:

– البنوك السعودية – وخاصة الكبيرة منها – أصبح لديها مصادر عوائد أكثر تعددًا، وبالتالي مصادر أكثر لعدم التأكد، خاصة تلك الناشئة عن أنشطة الاتجار والتعامل في المشتقات ، حيث تنشأ المخاطرة هنا نتيجة التغيرات غير المتوقعة فيما يتعلق بأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار حقوق الملكية، وأسعار السلع. وحتى تتمكن المصارف في المملكة من مواجهة هذه الأخطار المتعددة، وفي الوقت نفسه الالتزام بتطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل 2)، حيث أثبتت الدراسة العلاقة الموجبة بين الربحية وكفاية رأس المال، فإن عليها تطوير تقنيات وأنظمة حديثة للتعامل مع إدارة الأخطار ، وذلك من خلال نماذج إحصائية داخلية تكون قادرة على قياس الأخطار لكل فئة عامل مخاطرة.

– توظيف الودائع والاستخدام الأمثل لكل الأموال المتاحة للبنك من أهم العوامل المساعدة على المحافظة على الأرباح وتنميتها . لذلك فإنه يجب على المصارف السعودية القيام بشكل متواصل بتحليل وتخطيط ورقابة عمليات الائتمان والاستثمار والإيداع بالبنك . وهذا يتطلب منها من ناحية، دراسة نواحي القوة والضعف التي تفرزها بيئة عمل البنك الداخلية والخارجية التي تشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وما يرتبط بالسوق والمنافسة به . ومن ناحية ثانية، محاولة استغلال الفرص المتعددة وخاصة المتعلقة بتمويل المشروعات المستقبلية الكبرى في المملكة.

– نظرًا للتأثير السلبي للمصرفيات التشغيلية على ربحية البنك، يكون من الضروري على البنوك السعودية أن تضغط على مختلف النفقات المصرفية خاصة في مجال مصرفيات العمولات الخاصة والمصرفيات التشغيلية . وهذا يتطلب منها تحليل الودائع واستخدام الودائع التي تكلف أقل في تمويل القدر الممكن من عمليات الائتمان والاستثمار، وكذلك الرقابة على بنود المصارف التشغيلية (رواتب الموظفين، الإيجار، مختلف المصرفيات الإدارية) . وللقيام بذلك، عليها العمل على وجود الإدارة ذات القدرة على التحليل وإجراء الموازنة بين سيولة الأصول وربحيته.

– نتيجة للتطورات المتلاحقة والسريعة التي تمر بها الصناعة البنكية، وتحت ضغوط تنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وحتى تتمكن المصارف السعودية من الاستمرار في مستويات الربحية التي حققتها في الفترة السابقة، فإنه يتحتم عليها ألا تكتفي بممارسة نشاطها التقليدي، بل عليها أن تطور دورها ليس كمقرض لقطاع الشركات والأفراد فحسب، بل أن تنوع خدماتها وتمارس نشاط الوساطة المالية، وتبحث عن فرص جديدة لتقديم خدمات جديدة حالية لأسواق جديدة

(مناطق جغرافية جديدة، أو قطاعات جديدة من العملاء). وهذا يتطلب ضرورة دراسة السوق البنكي وتطوير الخدمات التي تشبع رغبات العملاء ومن هنا تكمن أهمية وجود نشاط لبحوث التسويق بالبنك.

— المصارف والاستثمار صنوان متلازمان لتحقيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية . وبينت نتائج الدراسة، أنه كلما زادت مشاركة البنوك في تمويل القطاع الخاص، زادت أرباحها. لذلك فإنه يتحتم على القطاع البنكي في المملكة التوسع في مساهمته في النشاط الاقتصادي عن طريق تزويد القطاع الخاص بالاعتمادات والقروض، وخاصة مع التوجه الجديد للدولة السعودية المتمثل في توسيع دور القطاع الخاص والمضي في برنامج تخصيص عدة قطاعات اقتصادية (Albatel, 2003)، بالإضافة إلى التغييرات المتلاحقة التي تشهدها بنية الشركات والمجموعات العائلية بتحويلها إلى مؤسسات مساهمة. وهذا من شأنه أن يتيح للبنوك المزيد من الفرص فيما يخص زيادة الطلب على الائتمان لتمويل هذه المشروعات وتقديم أدوات تمويلية حديثة ومنافسة.

كما يوصي الباحث في الأخير بإجراء بحوث مستقبلية حول المصارف السعودية تتناول:

— تحديد العلاقة بين الربحية ومختلف الأخطار التي يواجهها القطاع البنكي.

— دراسة أثر سمات السوق (قوة السوق، درجة التركيز، هيكل الكفاءة،...) على أداء البنوك التجارية.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو زيد، حامد الدسوقي. (1994). إدارة البنوك (2). القاهرة: جامعة القاهرة، مطبعة كلية الهندسة.
- أبو قحف، عبد السلام؛ وعبد الغفار حنفي. (2000). إدارة البنوك وتطبيقاتها. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أرشيد، رضا عبد المعطي. (2003). "العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: النهضة، جامعة القاهرة، ع 15، ص 31-53.
- الجاسر، محمد بن سليمان. (2002). تطور القطاع المصرفي في المملكة، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض.
- السرايري، سمير عبد الرزاق. (2008). "قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، ص 127-154.
- السيارى، حمد بن سعود. (2007). تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة بعنوان: الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ، وزارة التخطيط، الرياض.
- الكور، عز الدين؛ ونضال الفيومي. (2007). "أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج 3، ع 3، ص 253-277.
- النعيمي، شهاب الدين. (2002). "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية". دراسات، العلوم الإدارية، مج 29، ع 1، ص 183-210.
- بوعبدلي، أحلام؛ وعبد الرزاق خليل. (2006). الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2، بحث غير منشور، الجزائر.

المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع 1 - يونيو (حزيران) 2010

— حماد عبد العال، طارق . (1999أ). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك . الإسكندرية : الدار الجامعية.

— حماد عبد العال، طارق . (1999ب). تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة. الإسكندرية : الدار الجامعية.

— صيام، وليد زكريا؛ وحسني خريوش. (2002). "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن :

دراسة ميدانية"، مجلة الاقتصاد والإدارة"، جامعة الملك عبد العزيز، ع 62، ص 5-28.

— مؤسسة النقد العربي السعودي 1428هـ، التقرير السنوي الثالث والأربعون ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء. الرياض: شركة مطابع نجد التجارية.

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

- Albatel, A. (2003). "The Impact of Restructuring The Financial System in Saudi Arabia on the Relationship between Commercial Banks Deposit and Credit to the Private Sector", Journal of King Saud University, Vol. 15, No. 1, P. 39-65.
- Athanasoglou, P.; S. Brissimis, and M. Delis. (2008). "Bank- specific, Industry- specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol. 18 No. 2, P. 121-136.
- Baltagi, B. H. (2001). Econometric Analysis of Panel Data. John Wiley & Sons.
- Baltagi, B. H. and C. Young- Jae (1994). "Incomplete Panels: A Comparative Study of Alternative Estimators for the Unbalanced One-way Error Component Regression Model", Journal of Econometrics, Vol. 62, No. 2, P. 67-89.
- Berger, A. (1995a). "The Profit- structure Relationship in Banking: Test of Market- power and Efficient- structure Hypotheses", Journal of Money Credit and Banking, Vol. 27, P. 404- 431.

- Berger, A. (1995b). "The Relationship between Capital and Earnings in Banking", Journal of Money Credit and Banking, Vol. 27, P. 432-456.
- Berger, A.; G. Hanweck and D. Humphrey. (1987). "Competitive Viability in Banking: Scale, Scope and Product Mix Economies", Journal of Monetary Economics, No. 420, P. 501-520.
- Bikker, A. and H. Hu. (2002). "Cyclical Patterns in Profits, Provisioning and Lending of Banks and Procyclicality of the New Basel Capital Requirements", Quarterly Review, No. 221, P. 143-175.
- Bourke, P. (1989). "Concentration and Other Determinants of Bank Profitability in Europe, North America and Australia", Journal of Banking and Finance, No. 13, P. 65-79.
- Dermirguc-Kunt, A. and H. Huizinga. (1997), "Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence", International Monetary Fund Working Papers.
- Dermirguc-Kunt, A. and H. Huizinga. (2000). "Financial Structure and Bank Profitability", Policy Research, Series 2430, Working Paper.
- Genay, H. (1999), "Assessing the Conditions of Japanese Banks: How Informative are Accounting Earnings?" Economics Perspectives, Federal Reserve Bank of Chicago, No. 15, P. 12-34.
- Girardone, C. and P. Molyneux. (2004). "Analyzing the Determinants of Bank Efficiency: the Case of Italian Banks", Applied Economics, No. 36, P. 215-227.
- Goddard, J.; P. Molyneux and J. Wilson. (2004). "The Profitability of European Banks: A Cross-Sectional and Dynamic Panel Analysis", The Manchester School, No.72, P. 363-381.
- Halkos, G. and D. Salamouris. (2004). "Efficiency Measurement of the Greek Commercial Banks with the use of Financial Ratios: A Data Envelopment Analysis Approach", Management Accounting Research, Vol.15, No. 2, P. 201-224.

- Hurlin, C. (2006). "L'économétrie des Données de Panel", Ecole Doctorale Edocif, Séminaire Méthodologique.
- Iannotta, G.; G. Nocera and A. Sironi. (2007). "Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry", Journal of Banking and Finance, Vol.31, No. 7, P. 2127-2149.
- Kosmidou, M. and F. Pasiouras. (2007). "Factors Influencing the Profitability of Domestic and Foreign Commercial Banks in the European Union", Research in International Business and Finance, Vol. 21, No. 2, P. 222-237.
- Maghyreh, A. and M. Shammout. (2004). "Determinants of Commercial Banks Performance in Jordan", Arabic Economic Research, No. 32-33, P. 3-33.
- Mikdashi, C. (2002). "Les Banques à L'ère de la Mondialisation", Economica. Paris.
- Miller, S. And A. Noulas. (1997). "Portfolio Mix and Large- bank Profitability in the USA", Applied Economics, No. 29, P. 505-512.
- Molyneux, P. And A. Thornton. (1992). "Determinants of European Bank Profitability", Journal of Banking and Finance, No. 16, P. 1173-1178.
- Perry, P. "Do Banks Gain or Lose from Inflation", Journal of Retail Banking, No. 14, P. 25-30.
- Revell, J. (1979). "Inflation and Financial Institutions", Financial Times, London.
- Short, B. (1985). "The Relation between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada, Western Europe and Japan", Journal of Banking and Finance, No. 3, P. 209-219.
- Smirlock, M. (1985). "Evidence on the (none) Relationship between Concentration and Profitability in Banking", Journal of Money, No. 17, P. 69-83.
- Wooldridge, J. (2002). Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data. MA: MIT Press, Cambridge.

The Determinants of Saudi Commercial Banks Profitability

Dr. Samir Abderrazek Srairi

Assistant Professor of Finance

Administrative Science Department

Faculty of Law, Economics & Management

University of Jendouba - Tunisia

ABSTRACT

The aim of this paper is to investigate the effect of bank specific characteristics and macroeconomics determinants on bank profitability. To examine the determinants of profitability estimated in term of two financial ratios (ROE, NIM), we apply a fixed effect model to a panel of ten Saudi commercial banks that covers the period from 1999 to 2006.

The study results showed that in case of calculating profitability in terms of ROE, the most significant internal and external factors affecting Saudi banks are: capital adequacy ratio, earning assets to deposits ratio, operational efficiency, growth rate in GDP, and banking sector development.

This research indicated also that the bank size (total assets) and capital adequacy ratio are statistically significant. They positively affect the Net Interest Margin, while the liquidity ratio has a negative impact on it. Finally, variables concerned credit risk; inflation rate and interbank offered rate are insignificant and have a low effect on all indicators of profitability